مشكل حديث من قال: «لا إله إلا الله؛ دخل الجنة» والشبهات المعاصرة حوله: دراسة عقدية

د. شريف الخطيب*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٩/٨/٤م
تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/١٠/٢٩م

ملخص

جاء هذا البحث لإزالة التعارض الظاهر من الحديث بالوعد بالجنة لمرتكب الكبيرة، وجاء هذا البحث ليرد على الشبهات التي أثارها المشككون حول هذا الحديث فاوردت مرويات حديث أبي ذر والدلالات العقدية لحديث: «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة»، والتأصيل العقدي الصحيح في العلاقة بين الإيمان والعمل، وبينت أقوال العلماء في التوفيق بين ما يوجب دخول الجنة من قول: «لا إله إلا الله»؛ في حديث أبي ذر ﷺ، وما يوجب دخول النار من شرب خمر وزنى وسرقة؛ الوارد في أحاديث أخرى. ثم أوردت شبهات المعاصرين حول حديث أبي ذر ﷺ والرد عليها. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أثبت البحث أن التعارض هو تعارض ظاهري وليس حقيقيا. وأثبت البحث بطلان الشبهات التي أثيرت حول هذا الحديث.

الكلمات المفتاحية: مرتكب الكبيرة، العقاب، الشبهات، الجنة، النار.

Problem of Hadith, Who Says “there is no god but Allah” enters the heaven and the contemporary misconceptions about it a dogmatic study

Abstract

The paper aims to remove the obvious disagreement of the saying of the prophet (Hadith) about the heaven`s promise to address who commits grievous sins. In addition to, it opposes the doubtful matters whose suspicious people pose about the Hadith,The tackles the sayings of Abu Dhar Al-Ghifari`s denotation believed about the Hadith: “anyone says there is no god except Allah is admitted to paradise”. And it shows the believed origin relation between Emaan (belief) and work. and illustrates the scientists’ sayings which obliged to enter the paradise “there is no god but Allah”, and which obliged to enter the hell by drinking alcohol, committing adultery and stealing which is stated in the other Hadiths and the contemporaries’ misconceptions about the sayings of Abu Dhar and the replies about it. One of the most significant outcomes of this research is to confirm that disagreement is external and not invokes its real origin. Besides it affirms to falsity the doubtful matters which arouse about this saying.

* أستاذ مشارك، جامعة آل البيت.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،

فإن الدراسات العقدية التي تنطلق من حل الإشكالات العلمية من خلال الأحاديث النبوية، دراسات مهمة في تحليل النصوص النبوية، واستنتاج دلالاتها، وحل الإشكالات التي ترد عليها بدراسة نقدية، تدرس الجوانب المختلفة، ومنها الرد على الشبهات المعاصرة. ومن هذه الأحاديث المهمة حديث أبي ذر ﷺ فيما رواه عن النبي ﷺ: «أن أبا ذر ﷺ قال: أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق، على رغم أنف أبي ذر» وكان أبو ذر إذا حدث بهذا قال: وإن رغم أنف أبي ذر»(١).

مشكلة البحث.

إن بعض الأحاديث تعرض مسألة عقدية تفيد ترتب دخول الجنة لمن قال: «لا إله إلا الله»؛ وإن زنى أو سرق، بينما ترتب أحاديث أخرى العقوبة الأخروية في النار لمن زنى أو سرق، فتسعى هذه الدراسة إلى رفع هذه الإشكالية العقدية من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما الدلالات العقدية لحديث: «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة»؟ وهل يستغنى بها عن العمل بالأوامر وترك النواهي؟ وهل يدخل الجنة على الفورية على الرغم من أنه زنى وسرق، أم لا؟

٢- ما التوفيق بين ما يوجب دخول الجنة من قول: «لا إله إلا الله»؛ في حديث أبي ذر ﷺ وما يوجب دخول النار من شرب خمر وزنا وسرقة؛ الوارد في أحاديث أخرى؟

٣- ما الشبهات التي أثارها بعض المعاصرين على حديث أبي ذر ﷺ؟

أهداف البحث.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: استقراء الدلالات العقدية من خلال حديث «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة»، والنصوص الشرعية المتعلقة به.

ثانياً: بيان منزلة العمل بالأوامر والنواهي المرتبطة بلا إله إلا الله لدخول الجنة.

ثالثاً: بيان تأويل دخول الجنة لمن قال: «لا إله إلا الله» مع ارتكابه الكبائر الواردة في حديث أبي ذر.

رابعاً: التوفيق بين موجب دخول الجنة وإن زنى وإن سرق، الوارد في حديث أبي ذر: «من قال: لا إله إلا الله»، والوعيد الوارد في دخول النار لمرتكب الكبائر في الأحاديث الأخرى.

خامساً: الرد على الشبهات المعاصرة الناتجة عن دخول الجنة لمرتكب الكبيرة.

أهمية البحث.

أولاً: الحاجة إلى معالجة الخلل العقدي السلوكي في المجتمع الإسلامي المعاصر، المتمثل بارتكاب الكبائر والاكتفاء بقول: «لا إله إلا الله» لدخول الجنة متذرعين بحديث أبي ذر ﷺ، وذلك ببيان التأصيل العقدي الصحيح في إظهار

العلاقة بين الإيمان بلا إله إلا الله والعمل بمقتضاها من فعل الأوامر وترك النواهي من جهة؛ ودخول الجنة من جهة أخرى.

ثانياً: تكمن أهمية هذا البحث في الرد على من اتخذ حديث أبي ذر شبهة حول الإسلام بأنه يكتفي بالإيمان دون بقية أحكام الشريعة واتهام الإسلام بأنه مخالف للفطرة الإنسانية والأخلاق، حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة يدخل الجنة، ولم يشترط الحديث العمل، وبالتالي فإن هذا مناف للنظام الأخلاقي.

ثالثاً: توجيه سلوك المسلم المعاصر لتقوية إيمانه بالتزام شرع الله ﷻ، وعدم الركون إلى الإيمان بـ «لا إله إلا الله» فقط، فحقيقة الإيمان بلا إله إلا الله أنها اعتقاد وعمل.

منهج البحث.

يقوم هذا البحث على المناهج العلمية الآتية:

أولاً: المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء روايات حديث «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة»، والنصوص الشرعية الأخرى المرتبطة بمعناه.

ثانياً: المنهج التحليلي، وذلك بتحليل روايات حديث «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة»، وتحليل النصوص الشرعية الأخرى المرتبطة بمعناه.

ثالثاً: المنهج الاستنباطي، المتمثل باستنباط الدلالات العقدية من حديث «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة»، واستنتاج التأصيل العقدي الصحيح للعلاقة بين الإيمان والعمل من خلال الحديث المتقدم مع الربط بالنصوص الشرعية الأخرى.

رابعاً: المنهج النقدي، وذلك بعرض الشبهات المعاصرة الواردة على حديث «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة» ونقدها نقداً علمياً، ثم الرد عليها.

الدراسات السابقة.

اتجهت هذه الدراسة لدراسة حديث أبي ذر ﵁؛ لما يدور حوله من شبهات، فكان حديث أبي ذر هو موضوع الدراسة، حيث لم أجد من أفرد هذا الحديث بدراسة عقدية متخصصة تستنتج دلالاته، وتحل إشكالات الفهم فيه، ودفع التعارض مع غيره من الأحاديث، ودفع الشبهات المعاصرة الواردة على فهم هذا الحديث، غير أني قد وجدت دراسات في الوعد والوعيد، وحكم مرتكب الكبيرة، ومنها:

أولاً: دراسة بعنوان: «نصوص الوعيد المتضمنة للخلود والتأبيد الواردة فيمن قتل نفسه من أهل التوحيد»، للدكتور بدر بن إبراهيم الغيث، دراسة منشورة في مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، في جامعة أم القرى، العدد (٧١)، الجزء الأول.

وجه الشبه والاستفادة من هذه الدراسة: تناول الباحث مسألة تعريف الوعد والوعيد، وعمل على رفع الإشكالية في تخليد قاتل نفسه في النار، مع أنه من أهل التوحيد، وتناول معنى الكبيرة في اللغة والاصطلاح.

وجه الاختلاف: أن هذا البحث في دراسة حديث أبي ذر في الوعد بالجنة، لمن قال: لا إله إلا الله وإن زنى وإن سرق، فهو دراسة في الوعد بينما الدراسة السابقة كانت في الوعيد بالخلود في النار.

ثانياً: دراسة بعنوان: «الوعد والوعيد بين أهل السنة والمخالفين»، للباحث خالد بن ناصر العتيبي، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، الرياض، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، ١٤١٩هـ.

وجه الشبه: أن كلا الدراستين تحدثتا عن الوعد بالجنة، فتشابه بهما الحديث عن الوعد بالجنة، وعن مرتكب الكبيرة، ووجه الاختلاف: بأن الدراسة السابقة تتحدث عن الوعد والوعيد بين الفرق الإسلامية، بينما هذا البحث يتناول حديث أبي ذر ﷺ دراسة عقدية.

ثالثاً: دراسة سابقة بعنوان: «مرتكب الكبيرة من منظور إسلامي بين اليأس والرجاء»، للدكتور حسين جابر بني خالد، منشور في المجلة الأردنية في الدراسات، في جامعة آل البيت، المجلد السابع، العدد (٣)، ٢٠١١م.

وجه الشبه مع هذه الدراسة السابقة: أنها تتحدث عن مرتكب الكبيرة بين اليأس والرجاء، بينما هذا البحث يتحدث عن مرتكب كبيرة الزنا والسرقة والوعد بدخول الجنة إذا قال: لا إله إلا الله. ووجه الاختلاف هو في توجيه التعارض الظاهر في حديث أبي ذر ﷺ بالإضافة إلى الرد على الشبهات حول حديث أبي ذر ﷺ.

رابعاً: معظم متون العقيدة وشروحها، وأيضاً كتب الحديث تناولت بالشرح حديث أبي ذر ﷺ إلا أنه تناول عام غير مختص.

خطة البحث.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وجاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مرويات حديث أبي ذر، والدلالات العقدية لحديث «من قال لا إله إلا الله، دخل الجنة»، والتأصيل العقدي الصحيح في العلاقة بين الإيمان والعمل.

المطلب الأول: روايات حديث «من قال لا إله إلا الله، دخل الجنة».

المطلب الثاني: ارتباط الدلالات العقدية لحديث أبي ذر بالعمل.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في التوفيق بين ما يوجب دخول الجنة من قول: «لا إله إلا الله»؛ في حديث أبي ذر ﷺ، وما يوجب دخول النار من شرب خمر وزنا وسرقة؛ الوارد في أحاديث أخرى.

المطلب الأول: تأويلات العلماء لدخول مرتكب الكبيرة الجنة ابتداء بموجبات مخصوصة

المطلب الثاني: تأويلات العلماء لدخول مرتكب الكبيرة الجنة مآلاً بموجبات مخصوصة.

المبحث الثالث: شبهات المعاصرين حول حديث أبي ذر ﷺ والرد عليها.

المطلب الأول: شبهة التعارض بين النصوص الشرعية.

المطلب الثاني: شبهة إباحة الزنا والسرقة وشرب الخمر وأنها طريق الجنة.

المطلب الثالث: شبهة تعارض حديث أبي ذر ﷺ مع تحطيم الضمير البشري وقانون الأخلاق الطبيعي الإنساني في الثقافة الإسلامية.

وختاماً، فالله أسال أن يجعل هذا العمل خالصاً صواباً، وأن نلقى أجره يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

المبحث الأول:
مرويات حديث أبي ذر والدلالات العقدية لحديث «من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة»، والتأصيل العقدي الصحيح في العلاقة بين الإيمان والعمل.

المطلب الأول: روايات أبي ذر لحديث: «من قال لا إله إلا الله، دخل الجنة».

تعددت الروايات الواردة في حديث أبي ذر ﷺ على النحو الآتي:

الرواية الأولى: أن أبا ذر ﷺ قال: أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر» وكان أبو ذر إذا حدث بهذا قال: وإن رغم أنف أبي ذر(٢).

الرواية الثانية: وعن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني آت من ربي، فأخبرني –أو قال: بشرني – أنه: من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»(٣).

الرواية الثالثة: وعن أبي ذر ﷺ قال: خرجت ليلةً من الليالي، فإذا رسول الله ﷺ يمشي وحده، ليس معه إنسان، قال: فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد، قال: فجعلت أمشي في ظل القمر، فالتفت فرآني، فقال: «من هذا؟» فقلت: أبو ذر، جعلني الله فداءك، قال: «يا أبا ذر، تعاله» قال: فمشيت معه ساعة، فقال: «إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة، إلا من أعطاه الله خيراً، فنفح فيه يمينه وشماله، وبين يديه ووراءه، وعمل فيه خيراً» قال: فمشيت معه ساعة فقال: «اجلس هاهنا» قال: فأجلسني في قاع حوله حجارة، فقال لي: «اجلس هاهنا حتى أرجع إليك» قال: فانطلق في الحرة حتى لا أراه، فلبث عني، فأطال اللبث، ثم إني سمعته وهو مقبل وهو يقول: «وإن سرق وإن زنى» قال: فلما جاء لم أصبر فقلت: يا نبي الله، جعلني الله فداءك، من تكلم في جانب الحرة؟ ما سمعت أحداً يرجع إليك شيئاً، قال: «ذاك جبريل عرض لي في جانب الحرة، فقال: بشّر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، فقلت: يا جبريل، وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم، وإن شرب الخمر»(٤).

وفي معنى هذا الحديث وردت رواية عن أبي الدرداء ﷺ السابقة، وأضاف فيها النبي ﷺ الوعد بالجنتين لمن خاف، وإن زنى وإن سرق، فعن أبي الدرداء ﷺ، أنه سمع النبي ﷺ، وهو يقص على المنبر: **﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾**[الرحمن: ٤٦]، فقلت: وإن زنى، وإن سرق؟ يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: الثانية: **﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾** [الرحمن: ٤٦]، فقلت في الثانية: وإن زنى، وإن سرق؟ يا رسول الله، فقال النبي ﷺ الثالثة: **﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾** [الرحمن: ٤٦] فقلت الثالثة: وإن زنى، وإن سرق؟ يا رسول الله، قال: «نعم، وإن رغم أنف أبي الدرداء»(٥).

يظهر من هذه الأحاديث ارتباط العمل بالقول، ففي الحديث الأول، أنه يشير إلى فعل اللسان بقوله: من قال لا إله إلا الله.

وفي الحديث تأكيد دخول من قال: لا إله إلا الله الجنة، وإن زنى وإن سرق، بدلالة تكراره ثلاث مرات، وحسم النبي ﷺ ذلك بقوله: «وإن رغم أنف أبي ذر».

وإن جاء في الحديث الأول الإشارة إلى قول: لا إله إلا الله، وأنها تدخل صاحبها الجنة؛ فقد أضاف الحديث الثاني والثالث إلى ذلك نفي الشرك عمن يدخل الجنة، وفي نفي الشرك إشارة إلى أعمال القلب والجوارح حيث إن الشرك قد يكون شركاً اعتقادياً أو شركاً عملياً، فمن لا يشرك بالله في ربوبيته أو ألوهيته، ولا يشرك به في أسمائه وصفاته، ومات على ذلك دخل الجنة، وعدم الشرك بالله يتجلى في الاعتقاد والعمل.

وفي قوله: «وإن زنى وان سرق»: إشارة إلى أن الزنا والسرقة من الأعمال المخالفة لمقتضى توحيد الله وعدم الإشراك به، والذي يعني الالتزام بأمره بالفعل، والتزام نهيه بالترك، وكأن الزنا والسرقة جاءا في الحديث على سبيل التمثيل، وليس على سبيل الحصر، حيث أضاف الحديث الثالث شرب الخمر؛ وبالتالي فإن هذا الحكم ينسحب على من أقرّ بالتوحيد؛ ولكنه ارتكب كبيرة من الكبائر.

المطلب الثاني: الدلالات العقدية على ارتباط الإيمان بالعمل في حديث أبي ذر ﷺ.

في هذا الحديث دلالات عقدية تشير إلى ارتباط الإيمان بالشهادتين بعمل اللسان والقلب والجوارح على ما سيأتي:

أولاً: ارتباط الإيمان بعمل اللسان.

فقد أشار الحديث إلى عمل اللسان باشتراط قول لا إله إلا الله، وأن هذا القول يدخله في الإسلام، فقال –عليه الصلاة والسلام–: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»(٦).

فينص الحديث على أنه لا بد من قول لا إله إلا الله لدخول الجنة، وجاء الحديث بصيغة فعل الشرط وجوابه، أما فعل الشرط فهو التلفظ بلا إله إلا الله، وجواب الشرط قوله –عليه الصلاة والسلام–: «دخل الجنة». وجاءت أحاديث أخرى تفيد اشتراط التلفظ بشهادة التوحيد كما قال –عليه الصلاة والسلام– لعمه أبي طالب عندما حضرته الوفاة: «يا عم قل لا إله إلا الله أشهد لك بها عند الله»(٧).

وجاءت أيضاً بصيغة أخرى: «يا عم قل لا إله إلا الله أحاجَّ لك بها عند الله»(٨)، فلم يكتف النبي ﷺ بعلم عمه بلا إله إلا الله، بل اشترط عليه أن يتلفّظ بها، فقد كان أبو طالب يقر بلا إله إلا الله في قلبه، ولكنه لم يتلفظ بها: فقد صح عن أبي طالب أنه قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون: إنما حمله على ذلك الجزع، لأقررت بها عينك»(٩).

وقد عَنوَنَ الإمام مسلم الباب فقال: (باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله)(١٠)، وهذا دلالة على أن مجرد التلفظ بلا إله إلا الله مع الإقرار بها تنفع صاحبها يوم القيامة، وإن كان مات على كبيرة من الكبائر(١١).

ويمكن استنتاج أن كلمة التوحيد وحدها تدخل صاحبها الإسلام، حيث إن النبي ﷺ رتب على التلفظ بكلمة التوحيد دخول الجنة، ومن المعلوم بالضرورة أن الجنة لا يدخلها إلا مسلم، وبذلك فإن التلفظ بلا إله إلا الله هو سبب في دخول الجنة، ومن الأدلة على هذا الاستنتاج حديث قتل أسامة بن زيد ﷺ لرجل بعد أن قال لا إله إلا الله (فقد قال ﷺ: لأسامة بن زيد: لِمَ قتَلْتَه؟ قال: يا رسولَ اللهِ، أوجَع في المُسلِمينَ، وقتَل فلاناً وفلاناً، وسمَّى له نفَراً، وإنِّي حمَلْتُ عليه، فلمَّا رأى السَّيفَ قال: لا إله إلا اللهُ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: (أقتَلْتَه؟) قال: نَعَم، قال: فكيف تصنَعُ بلا إله إلا اللهُ إذا جاءَتْ يومَ القيامةِ؟(١٢) فقد اعتبر ذلك الرجل مسلماً معصوم الدم لمجرد تلفظه بالشهادة، وهذا ما يوافق حديث الباب.

ويشير الحديث أيضاً إلى الاكتفاء بظاهر قول لا إله إلا الله دون التفات إلى الباطن للحكم بإسلام صاحبه، وهذا ما يشير إليه الحديث، حيث جاء في الرواية أنه من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، ولم يشر إلى عمل من أعمال

الباطن، وهذا الأمر الذي استنبطناه من هذا الحديث جاء واضحاً ومصرحاً به في أحاديث أخرى في الباب، منها ما جاء في صحيح البخاري: أن رجلاً اتهم النبي ﷺ بعد قسمته العطايا بالعدل، وهذه من الكبائر، فقال خالد ابن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ قال: «لا، لعله أن يكون يصلي» فقال خالد: وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله ﷺ: «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم»[١٣] فهذا الحديث صريح في قبول القول باللسان، وبهذا فإن لا إله إلا الله يؤخذ بها على ظاهرها دون البحث عن باطن الإنسان وما في قلبه.

وقد استنبط العلماء أن شهادة أن محمداً رسول الله متضمنة لشهادة أن لا إله إلا الله[١٤] في هذا الحديث، ومما يدل على ارتباط الشهادتين معاً، وما جاء مضمراً في هذا الحديث جاء مصرحاً به في أحاديث كثيرة منها، قال ﷺ: «لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بأربع، منها: حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله»[١٥].

ومما يؤيد ذلك حديث جبريل: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»[١٦].

ثانياً: ارتباط الإيمان بعمل القلب.

وبالإضافة إلى ما جاء من ضرورة التلفظ بلا إله إلا الله، وقولها للحكم لصاحبها بالإسلام، فإن الحديث يضيف إلى ذلك عمل القلب تضمناً، ووجه الدلالة في هذا الحديث على أعمال القلب قوله –عليه الصلاة والسلام–: «من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة». وقوله: «ولا يشرك بالله شيئاً» يشمل شرك الاعتقاد وشرك العمل، فلا بد للعبد أن يؤمن بقلبه بأن الله واحد لا شريك له، ويعقد على ذلك في قلبه.

وجاءت أحاديث أخرى تربط بين قول اللسان وعمل القلب، فقد أشارت إلى عدم الشك، فقد قال –عليه الصلاة والسلام– في حديث طويل: «... أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبدٌ غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة[١٧]».

وأشارت إلى الصدق في القلب في حديث رسول الله ﷺ: «من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صادقاً من قلبه، دخل الجنة»[١٨]، وأشارت إلى ارتباط قول اللسان بالإخلاص في قوله ﷺ: «من شهد أن لا إلا الله مخلصاً من قلبه، دخل الجنة»[١٩].

وقد ربطت بقول لا إله إلا الله اليقين بها في قول النبي ﷺ لمن أمره بقوله: «اذهب بنعلي هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه، فبشّره بالجنة»[٢٠]، وأشارت كذلك إلى ارتباط قول لا إله إلا الله بالعلم بمعناها في قوله ﷺ: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة[٢١].

ثالثاً: ارتباط الإيمان بعمل الجوارح.

فيظهر مما ذكر سابقاً: أن الشرك يكون شركاً في الاعتقاد، وشركاً في العمل، وشركُ العمل أن يطاع غيره في أمره ونهيه، والتوحيد في ذلك أن يطاع الله ﷻ فقط في أوامره ونواهيه، فتُفعل أوامره وتُترك نواهيه، فقد جاء هذا الحديث مشيراً إلى توحيد الألوهية؛ حيث إن توحيد الألوهية هو قول لا إله إلا الله، وتوحيد الألوهية يعني إثبات الأمر والنهي له ﷻ، فهو الآمر، والعبد هو المأمور بالطاعة ليفعلها والمعصية ليتركها[٢٢]، فكان ترك الزنا والسرقة وشرب الخمر من مقتضيات لا إله إلا الله، ومن فعل ذلك وأصر عليه فقد جاء بما يتناقض مع كمال توحيد الألوهية، وهذا التناقض قد يكون مانعاً من دخول الجنة ابتداء على ما سوف نفصله في النقاط القادمة.

ويشهد لارتباط الإيمان بالعمل الذي أشرنا إليه في حديث أبي ذر أحاديث أخرى جاءت مبينة ومفصلة لما يمكن أن يكون مجملاً وعاماً في حديث أبي ذر، ومن تلك النصوص ما جاء عن عبادة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروحٌ منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»[٢٣].

وقد صرح ابن أبي العز الحنفي بأن العمل ليس مقصوراً على عمل الجوارح فقط، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح وأعمال الجوارح تبع لذلك[٢٤].

ومما يدل على ذلك قوله ﷺ في حديث معاذ ﷺ حيث قال: كنت رديف النبي ﷺ على حمار يقال له عفير، فقال: «يا معاذ، هل تدري حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً»، فقلت: يا رسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال: «لا تبشرهم، فيتكلوا»[٢٥] ليبين أن من يدخل الجنة هو من يعبد الله ولا يشرك به شيئاً، وأن يقوم باتباع أوامره تعالى، وترك نواهيه، ويتخلص من الشرك الخفي والجلي، ولو أخذ حديث أبي ذر ﷺ على ظاهره دون حمل المطلق منه على المقيد لكان هذا ذريعة إلى الانحلال عن قيد الشريعة وأحكامها[٢٦].

ومما يدل على ارتباط شهادة التوحيد بالأعمال الحديث المروي عن ابن الخصاصية فقال: «أتيت النبي ﷺ لأبايعه، قال: فاشترط عليَّ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأن أؤدي الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم شهر رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله. فقلت: يا رسول الله، أما اثنتان، فوالله ما أطيقهما: الجهاد والصدقة، فإنهم زعموا أنه من ولّى الدبر، فقد باء بغضب من الله، فأخاف إن حضرت تلك جشعت نفسي، وكرهت الموت، والصدقة فوالله ما لي إلا غنيمة وعشر ذود، هن رسل أهلي وحمولتهم. قال: فقبض رسول الله ﷺ يده، ثم حرك يده، ثم قال: «فلا جهاد ولا صدقة، فبم تدخل الجنة إذن؟ قال: قلت: يا رسول الله، أنا أبايعك. قال: فبايعته عليهن كلهن»[٢٧].

فقوله ﷺ «فلا جهاد ولا صدقة، فبم تدخل الجنة إذن؟»، يدل دلالة واضحة على ضرورة الالتزام بشرع الله ﷻ في أوامره ونواهيه.

ومما يؤيد هذا القول وهو أن لا إله إلا الله والإيمان بها لا يكفي لدخول الجنة، ما جعله ابن حبان ترجمة لباب من أبوب كتابه، فقال: «ذكر خبر ثان أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أن الإيمان بكماله هو الإقرار باللسان دون أن يقرنه الأعمال بالأعضاء»[٢٨].

وقال أحمد بن حنبل –رحمه الله–: ولهذا كان القول إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة ومن شعائر السنة.

وفي ذلك يقول ابن أبي العز الحنفي: «فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق ابن راهويه وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة –رحمهم الله–، وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين: إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان»[٢٩]. «ومذهب أهل السنة والجماعة أن الإيمان تصديق بالجنان وعمل بالأركان وقول باللسان، وأنه يزيد وينقص، وقال الإمام الشافعي –رحمه الله– في الأم: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا تجزئ واحدة من الثلاثة إلا بالأخرى»[٣٠].

ومن كل ما سبق، يظهر الارتباط الوثيق بين القول والاعتقاد والعمل، وهذا هو حقيقة الإيمان فالإيمان تصديق.

المبحث الثاني:

أقوال العلماء في التوفيق بين ما يوجب دخول الجنة من قول: «لا إله إلا الله»؛ في حديث أبي ذر ﷺ، وما يوجب دخول النار من شرب الخمر والزنا والسرقة، الوارد في أحاديث أخرى، وقبل الدخول في تأويلات العلماء في التوفيق السابق، فأنه لا بد من بيان العلاقة في ارتباط الإيمان بالعمل، وشروط ذلك، وانتفاء موانعه.

وبناء عليه: فقد بين العلماء الكيفية التي يدخل من قال لا إله إلا الله الجنة، وذلك بوجود أسباب دخولها وانتفاء الموانع من دخولها؛ وذلك جمعاً بين النصوص الشرعية، وحملاً للمطلق على المقيد، وجمع في الأسباب الواردة في دخول الجنة والموانع من دخولها، فقول: «لا إله إلا الله» سبب لدخول الجنة على أن تتحقق شرائطه وانتفت موانعه، حيث قال الإمام الشاطبي: «فإن الشارع لم يجعلها أسباباً مقتضية إلا مع وجود شرائطها وانتفاء موانعها، فإذا لم تتوافر؛ لم يستكمل السبب أن يكون سبباً شرعياً»[٣١]، وقال ابن رجب: «وقد ورد ترتب دخول الجنة على فعل بعض هذه الأعمال كالصلاة، وهي من أسباب دخول الجنة، ففي الحديث المشهور: «من صلى الصلوات لوقتها، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة» وفي الحديث الصحيح: «من صلى البردين دخل الجنة وغيرها من الأسباب في دخول الجنة، وهذا كله من ذكر السبب المقتضي الذي لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه، وانتفاء موانعه، ثم ذكر أمثلة على الكبائر المانعة من دخول الجنة على الرغم من قول صاحبها: «لا إله إلا الله» فقال: «وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن ارتكاب بعض الكبائر يمنع دخول الجنة، كقوله: «لا يدخل الجنة قاطع»[٣٢]، وقوله: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرّة من كبر»[٣٣]، وقوله: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»[٣٤] والأحاديث التي جاءت في منع دخول الجنة بالدين حتى يقضى، وفي الصحيح: «أن المؤمنين إذا جازوا الصراط، حبسوا على قنطرة يقتص منهم مظالم كانت بينهم في الدنيا»[٣٥].

ولا بد من الإشارة هنا إلى قيدين مهمين يجب تحققهما في نفس مرتكب الكبيرة عند حصول العفو من الله ﷻ لتنطبق عليه أحكام دخول الجنة؛ ولكي يصح حمل حديث أبي ذر على تأويل من التأويلات الصحيحة المقبولة التي سيأتي بيانها، وهما:

القيد الأول: عدم استحلال الكبيرة.

قول كلمة لا إله إلا الله بإخلاص هو الذي يدخل الجنة إن بقيت الشهادة مخلصة، ولكن المعصية قد تفقده هذا الإخلاص بالاستحلال، فعندها لا يكون من أهل الجنة، ولكن إن كانت لا إله إلا الله قوية في نفسه، ولم يصل إلى درجة استحلال المعصية فيكون من أهل الجنة. ومثل هذا قد يخلد صاحبه في النار، وفي ذلك يقول الدهلوي في شرح مشكاة المصابيح: «أما دخول الجنة ولو بعد التعذيب وعدم خلوده في النار؛ فالمذهب أن مجرد هذه الكلمة إذا صدرت خالصة من القلب صدقاً، ثم لم يطرأ عليها ما يضادها يحصل بها أصل النجاة ولو بعد تعذيب، وليست هذه الحالة يسيرة سهلة تحصل لكل أحد، فإن قلوب أرباب المعاصي قلما تخلو عن استحلال واستحقاق بالمعصية، محشوة بالظلمات التي تتطرق بها الشكوك والأوهام المنافية لحقيقة التصديق اليقيني الخالص»[٣٦].

القيد الثاني: ضرورة بقاء حقيقة التوحيد في قلبه.

ذلك أن مرتكب الكبيرة يدخل الجنة إن بقيت حقيقة التوحيد في نفسه من حب الطاعة وكراهية المعصية، فهو إن

كان يكره معصيته فتكون حقيقة التوحيد موجودة عنده فيدخل الجنة بذلك، ويفهم من هذا الراي أن الذي يزني ويسرق، ولكن لم تذهب حقيقة التوحيد من نفسه من حبه للطاعة وكراهيته لمعصية الزنا والسرقة؛ فإن ذلك لا يمنعه من دخول الجنة. والصحيح أن الذي يؤهله لدخول الجنة ليس فقط كرهه للمعصية ومحبته للطاعة، وإنما بامتناعه عن المعصية وإتيانه للطاعات.

وسيكون البحث هنا في مطلبين:

المطلب الأول: تأويلات العلماء لدخول مرتكب الكبيرة الجنة ابتداء بموجبات مخصوصة.

وسيضمن هذا المطلب التأويلات الآتية:

التأويل الأول: أن الوعد بدخول الجنة لمن زنى وسرق كان موجبه قبل نزول الأمر والنهي ثم نسخ، فقد ذهب مجموعة من العلماء في الجمع بين قول: «لا إله إلا الله» المستحق لصاحبها دخول الجنة، واستحقاق العذاب بموجب أعماله من الكبائر، إلا أن دخوله الجنة إنما كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي، فكان يكتفى بقول: «لا إله إلا الله» لدخول الجنة لعدم وجود الفرائض والأمر والنهي فلا موانع من دخول الجنة. وينسب هذا القول إلى كل من سعيد ابن المسيب (ت٩٤هـ)، والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥هـ)، والزهري (ت ١٢٤هـ)، والثوري (ت ١٦١هـ)[٣٧]، والقاضي أبي بكر (ت ٤٠٢هـ)[٣٨].

وبناء على هذا الرأي: فإن مرتكب الكبيرة بعد نزول الفرائض والحدود والأوامر والنواهي فإنه لا يدخل الجنة بمجرد قول: «لا إله إلا الله» أو عدم الإشراك به ﷻ، حيث أصبح الزنا والسرقة وشرب الخمر وغيرها من الكبائر تعد من الموانع التي يجب انتفاؤها لدخول الجنة. وعلى هذا فإنه لا بد من الإتيان بمقتضى: «لا إله إلا الله» لدخول الجنة، وهو تأويل مقبول شرعاً وعقلاً، وتأتلف فيه النصوص الشرعية الواردة في الموضوع.

التأويل الثاني: أنه يدخل الجنة بسبب وجود أصل الإيمان عنده، وإن أخل بالفرع كالزنى والسرقة، وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ)، فقال معلقاً على حديث الباب: «... وفيه أيضاً من الفقه أن من مات من هذه الأمة لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وإن أتى من الزنا والسرقة وشرب الخمر؛ لأن ذلك إنما يطرأ على الفرع، فلا يتعدى إلى نقض الأصل، وهو الإقرار بأن لا إله إلا الله»[٣٩].

وفي ما قرره ابن هبيرة نظر، حيث إن الإخلال بالفرع من الأوامر والنواهي مؤثر، وقد يدخل صاحبه النار كما ورد سابقاً من أحاديث في ترتيب النار على مرتكب الكبيرة[٤٠]، فقد قال ابن تيمية في معرض رده على من قال: إنَّ مرتكب الكبيرة يدخل الجنة قال: «بل تواترت السنن بدخول أهل الكبائر النار وخروجهم منها بشفاعة النبي ﷺ»[٤١].

وهذا التأويل بعيد حيث إنه يتعارض مع النصوص الشرعية التي أثبتت العقوبة بالنار لمرتكب الكبيرة.

التأويل الثالث: أن سبب دخول الجنة لمرتكب الزنا والسرقة، توبة المسلم قبل موته:

فيفسر حينئذ دخول الجنة للمقر بشهادة التوحيد، وقد زنى وسرق وشرب الخمر؛ بأنه قد تاب قبل مماته من هذه الكبائر.

وهذا التأويل هو ما ذهب إليه الإمام البخاري رحمه الله في تفسير دخول الزاني والسارق الجنة فقال: «هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم، وقال: «لا إله إلا الله غفر له»[٤٢]، وما ذهب إليه البخاري من تفسيره دخول الجنة للتائب، يؤيده حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: «فالتائب من ذنبه كمن لا ذنب له»[٤٣]، وبهذا يظهر ارتباط دخول الجنة

بالعمل واجتماع الأسباب وانتفاء الموانع. وهو تأويل مقبول، ووجه جمع صحيح لا يتعارض مع النصوص الشرعية المثبتة لدخول مرتكب الكبيرة بسبب شرعي، ومنها التوبة.

التأويل الرابع: أن سبب دخول الجنة لمرتكب الكبيرة ابتداء دون موجب من فعل العبد، بل هو عفو الله تعالى المطلق.

أوّل بعض العلماء دخول الزاني والسارق الجنة، وهو مرتكب لكبيرة، بعفو الله ﷻ المطلق عن أي فعل للعبد، حيث إن مرتكب الكبيرةِ يكون تحت المشيئة الإلهية، إن شاء الله عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عذّبه وأدخله النار.

وفي ذلك يقول الطحاوي: (وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا، وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر ﷻ في كتابه: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾[النساء: ١١٦]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته، اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به)(٤٤).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي على قولهم من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾[النساء: ٤٨]، ومن السنة النبوية قال رسول الله ﷺ: «بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوني في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فهو إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء غفر له»(٤٥).

وأكد ذلك البغدادي فقال: «... فأما أصحاب الذنوب من المسلمين إذا ماتوا قبل التوبة فمنهم من يغفر الله ﷻ له قبل تعذيب أهل العذاب، ومنهم من يعذبه في النار مدة ثم يغفر له ويرده إلى الجنة برحمته»(٤٦)، وهو قول الآمدي(٤٧).

وهذا العفو المطلق ابتداء من الله ﷻ لمرتكب الكبيرة عذاب سابق، إنما يكون بأسباب قد نعلمها مما سبق ذكره من أسباب كالتوبة وشفاعة الشافعين، وغيرها أو أسباب لا نعلمها اقتضت عفوه سبحانه عنه، وعدم العفو عن الآخر لوجود موانع من هذا العفو؛ لأن فضل الله ﷻ متساو لا يقبل المحاباة بين عباده، بل العدل هو الميزان بين عباده –سبحانه–.

وعلى فرض صحة ورود العفو عن مرتكب الكبيرة، فإن خطر المشيئة قائم بالنسبة لمرتكب الكبيرة، فقد يعفو عن بعض ويعذب في النار بعضهم الآخر فقد يشمله العفو أو لا يشمله، فعليه المبادرة بالتوبة إلى الله ﷻ حتى يكون ناجٍ يوم القيامة من عذاب الله تعالى، وقال ابن أبي العز الحنفي في هذا السياق ما نصه: وعلق غفران ما دونه بالمشيئة، والجائز يعلق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنى؛ ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾[الزمر: ٥٣]. فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله [قبل التوبة](٤٨).

وهو تأويل صحيح إذا كان عفواً مطلقاً بأسباب نعلمها، أو لا نعلمها، ولكن الله تعالى يعلمها فيعفو عنه بها تفضلاً منه سبحانه، وصاحبها يكون أهلا للفضل من الحق تبارك وتعالى.

التأويل الخامس: إذا غلبت حسناته سيئاته ولو كانت من الكبائر فإنه يدخل الجنة ابتداءً.

ويمكن تفسير دخول الجنة للزاني والسارق وشارب الخمر وغيرها من الكبائر بأن العبد إذا كان عنده أصل الإيمان،

وكانت عنده حسنات وسيئات فتوضع السيئات، ومنها الكبائر في كفة، وتوضع الحسنات في كفة، فإذا رجحت الحسنات على السيئات دخل الجنة، وبهذا يفسر دخول الزاني والسارق وشارب الخمر إلى الجنة، وإذا غلبت السيئات على الحسنات، فإنه يدخل النار ويطهر من سيئاته، ثم يكون مآله إلى الجنة، وقد جاءت النصوص الشرعية مبينة لوزن الحسنات والسيئات ورجحان السيئات والحسنات، في مثل قوله تعالى: **﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾**[المؤمنون: ١٠٢-١٠٣]، وفي قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾**[القارعة: ٦-٩] وجاء في تفسير الطبري عند حديثه عن الميزان فعن ابن مسعود قال: يحاسب الناس يوم القيامة، فمن كانت حسناته أكثر من سيئاته بواحدة دخل الجنة، ومن كانت سيئاته أكثر من حسناته بواحدة دخل النار. ثم قرأ قول الله: **﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٨) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾**[الأعراف: ٨-٩][٤٩].

وفي سنة النبي ﷺ، فعن ابن مسعود قال: وجاء في الحديث أيضاً: قال رسول الله ﷺ: «توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتَى بالرجل، فيوضع في كفَّةٍ، فيوضع ما أُحْصِيَ عليه، فتمايَل به الميزانُ، قال: فيبْعَث به إلى النار، قال: فإذا أدْبرَ به، إذا صَائح يصيح مِنْ عنْد الرحمن، يقول: لا تَعْجَلوا، لا تعجلوا، فإنه قد بَقي له، فيؤتى ببطَاقةٍ فيها: لا إله إلا الله فتُوضع مع الرجل في كفَّةٍ، حتى يميل به الميزان»[٥٠].

ومن العلماء الذين وضحوا هذه المسألة ابن تيمية فقال: للاختصار «وَقد يفعل العَبْد من الحسنات مَا يمحو الله بِهِ بعض الْكَبَائِر كَمَا غفر للبغي بسقي الْكَلْب وقوله لأهل بدر اعْمَلُوا مَا شِئْتُم فقد غفرت لكم، وَلَكِن هَذَا يخْتَلف باخْتلَاف الْحَسَنَات ومقاديرها وبصفات الْكَبَائِر ومقاديرها»[٥١].

وهذا تأويل صحيح مقبول، إذ قد دلّت الأدلة الشرعية الصحيحة من الكتاب والسنة على الموازنة بين الحسنات والسيئات، وحيث رجحت الحسنات على السيئات، وإن كانت من الكبائر دخل الجنة ابتداء.

<u>**التأويل السادس:**</u> أنه يدخل الجنة ابتداء إذا كفرت سيئاته بالمكفرات المتعددة.

ويمكن تفسير دخول الجنة لمن زنى أو سرق أو ارتكب كبيرة، بأن هذه السيئات تكفر بإحدى المكفرات فصاحب الكبيرة قد لا يعذب بكبيرته ويدخل الجنة لوجود واحد من المكفرات وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية:

وأما أهل السنة، فآمنوا بكل ما جاء من عند الله ولم يضربوا بعض ذلك ببعض ونظروا في الكتاب والسنة، فوجدوا أن أهل الكبائر من الموحدين الذين توعدهم الله بالعقاب بين أن عقابهم يزول عنهم بأسباب أحدها: التوبة، فإن الله يغفر بالتوبة النصوح الذنوب جميعاً، والسبب الثاني: الحسنات الماحية كما قال، والوزن يومئذ الحق الآية، والسبب الثالث: مصائب الدنيا والبرزخ، والسبب الرابع: الدعاء والشفاعة مثل الصدقة عليه بعد موته والدعاء له والاستغفار، والسبب الخامس: الأعمال الصالحة التي يهديها له غيره من عتاقة وصدقة، والسبب السادس: رحمة ربه»[٥٢].

وفي هذا الرأي دعوة إلى الأعمال الصالحة والإكثار منها، وترك المعاصي، وهو دال على أن التأويل السابق سائغ مقبول أيضاً لدلالة النصوص الشرعية عليه.

المطلب الثاني: تأويلات العلماء لدخول مرتكب الكبيرة الجنة مآلا بموجبات مخصوصة.

<u>**التأويل الأول:**</u> فسر دخول الجنة لمرتكب الكبيرة أنه يدخلها مآلا بعد استيفائه العقوبة، ويعذب بمقدار تلك الكبيرة، ثم يخرج

من النار؛ لوجود التوحيد.

فقد ذهب بعض العلماء(٥٣) إلى أن مرتكب الكبيرة يعذّب في النار على كبيرته، وإذا كان يعذب على كبيرته فإن ذلك يكون بعد استيفائه العقوبة على كبيرته ثم يكون مآله الجنة، ويمكن الاستدلال على ذلك بحديث رسول الله ﷺ الذي بين فيه أن مرتكبي الكبيرة يدخلون النار، فقد جاء في الحديث الصحيح أن الله تعالى يوم القيامة يقول: «اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه»(٥٤) ويظهر من هذا الحديث أن مرتكب الكبيرة وأصحاب الذنوب يعذبون في النار مع وجود الإيمان عندهم ثم يخرجون منها، أي من النار بعد استيفائهم عقوبة الكبيرة، ويمكن تفسير العفو الوراد في الآية الكريمة: ﴿**إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء وَمَن يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا**﴾[النساء: ٤٨] باستيفاء صاحب الكبيرة العذاب الذي يستحقه على كبيرته، جمعاً بين النصوص التي جاءت بالعفو والنصوص التي جاءت بعذاب مرتكب الكبيرة، وبذلك يزول التعارض بينها.

<u>التأويل الثاني:</u> أن الله ﷻ يعفو عنه، ويخرجه من النار قبل استيفائه لعقوبة الكبيرة بأسبابها الموجبة لذلك مآلا.

فقد ثبت في آيات كريمة وأحاديث شريفة أن مرتكب الكبيرة يعذب في النار منها قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾[النساء: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا**﴾[الفرقان: ٦٨] ﴿**يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا**﴾[الفرقان: ٦٩]، ومن الأحاديث حديث النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة قاطع رحم»(٥٥)، و«لا يدخل الجنة قتات»(٥٦)، وهذا يدل على أن مرتكب الكبيرة لا يدخل الجنة ابتداءً، ومما يدل كذلك أن من قال لا إله إلا الله وكانت عنده كبائر فإنه قد يدخل النار، ولكنه في المآل يخرج منها لقوله –عليه الصلاة والسلام–: «يخرج من النار من كان قال: «لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن شعيرة من خير»(٥٧).

ومما يدل على أن مرتكب الكبيرة يدخل النار وإن كان مقراً بلا إله إلا الله، ولا يدخل الجنة ابتداءً ما نقله العيني عن أبي إسحاق الشيرازي أن الشافعي قال: إن الإيمان بلا إله إلا الله يتضمن التصديق والإقرار والعمل، والمخل بالتصديق منافق، والمخل بالإقرار كافر والمخل بالعمل فاسق(٥٨)، فالإيمان الكامل وهو المقرون بالعمل من فعل الأوامر وترك المحرمات يدخل صاحبه الجنة ابتداءً، والذي يدل على هذا الإيمان الكامل ما أضافه النبي ﷺ من أعمال في حديث عبد قيس: فقال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن: «لا إله إلا الله» وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس»(٥٩)، وأما أصل الإيمان فهو الاعتقاد المُنجي من الخلود في النار، ودل عليه قوله ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، ولقائه، وتؤمن بالبعث الآخر»(٦٠)، وبالتالي فإن مرتكب الكبيرة يكون مخلاً بالعمل فهو فاسق، وهذا يمنعه من دخول الجنة ابتداءً ولكنه لا يخلد في النار.

ومما يدل على أن مرتكب الكبيرة يدخل أولاً النار لوجود مانع من دخول الجنة ابتداء وهي الكبيرة، ما قاله طائفة العلماء: «إن كلمة التوحيد سبب مقتض لدخول الجنة وللنجاة من النار، لكن له شروط، وهي الإتيان بالفرائض، وموانع، وهي إتيان الكبائر. قال الحسن للفرزدق: «إن لـلا إله إلا الله شروطاً، فإياك وقذف المحصنة». وروي عنه أنه قال: هذا العمود، فأين الطنب، يعني: أن كلمة التوحيد عمود الفسطاط، ولكن لا يثبت الفسطاط دون أطنابه، وهي فعل الواجبات، وترك المحرمات. وقيل للحسن: إن ناساً يقولون: من قال: «لا إله إلا الله دخل الجنة»، فقال: من قال: لا إله إلا الله، فأدى حقها وفرضها، دخل الجنة. وقيل لوهب بن منبه: أليس: «لا إله إلا الله» مفتاح الجنة؟ قال: بلى ولكن ما من مفتاح إلا

وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان، فتح لك، وإلا لم يفتح لك»(٦١).

وما جاء من عفو ودخول الجنة لمرتكب الكبيرة في هذا الحديث إنما جاء مناسباً للوعد والبشارة فجاء على سبيل الإجمال والإبهام، وجاءت تفاصيل فعل الواجبات وترك المحرمات في أحاديث أخرى، فيحمل المفسر على المجمل، وما أبهم في حديث البشارة، جاء مبيناً في نصوص أخرى، ومما يؤيد ما ذهبت إليه ما ذكره صاحب مرعاة المفاتيح حيث قال: «وقد تقدم أن الائتمار بالطاعات والانتهاء عن المعاصي يُراعى في هذه الأحاديث، ورفع الموانع وتحقق الشرائط ملحوظ ومعتبر في مواقع الوعد والوعيد، وإنما ذكر الكلام مرسلاً من غير تعرض للقيود لكونها معلومة، ولأن المناسب في حق الوعد والبشارة هو الإجمال والإبهام، وهذا كقولهم «من توضأ صحت صلاته» أي: مع سائر الشرائط والأركان، وعلى هذا فمعنى الحديث: أن من مات مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به مؤتمراً بالطاعات ومحترزاً عن المعاصي دخل الجنة ابتداءً، والله أعلم»(٦٢) وبهذا يظهر أن ما قاله النبي ﷺ من الوعد بدخول الجنة لمرتكب الكبيرة إنما جاء على سبيل الإجمال والإبهام، وهو المناسب في حق الوعد.

ومما يؤيد ما ذهبتُ إليه، ما ذكرته في الرأي الأول من أن هذا كان قبل نزول الفرائض، وفي ذلك ينقل ابن رجب قول الثوري فقال: «نسختها الفرائض والحدود، فيحتمل أن يكون مراده ما أراده هؤلاء، ويحتمل أن يكون مراده أن وجوب الفرائض والحدود تبين بها أن عقوبات الدنيا لا تسقط بمجرد الشهادتين، فكذلك عقوبات الآخرة»(٦٣)، ويظهر من السابق: أن عقوبات الآخرة على مرتكب الكبيرة لا تسقط، وإنما يستحق صاحبها النار قياساً على أن مرتكب الكبيرة لا تسقط عنه العقوبة في الدنيا. ومما يؤيد ما ذهب إليه هؤلاء العلماء من أن مرتكب الكبيرة يعذب ثم يعفى عنه ما جاء من أحاديث في عذاب أهل الكبائر، مثل قوله ﷺ: «لما عرج بي ربي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس، يخمشون وجوههم وصدورهم. فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس، ويقعون في أعراضهم»(٦٤)، وقوله عن ابن عمر –رضي الله عنهما–، عن النبي ﷺ قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض»(٦٥)، وقوله عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»(٦٦)، فهذه الأحاديث تثبت عذاباً في النار لبعض من ارتكب الكبائر. فيظهر أن إطلاق العفو الوارد في الحديث يقيده العذاب الوارد في الأحاديث السابقة.

المبحث الثالث:
الشبهات المعاصرة الواردة على حديث أبي ذر ﷺ.

أثار المشككون حول حديث أبي ذر ﷺ شبهات عديدة، ويمكن تلخيصها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: شبهة التعارض بين النصوص الشرعية

المطلب الثاني: شبهة إباحة الزنا والسرقة وشرب الخمر وأنها طريق الجنة.

المطلب الثالث: شبهة تعارض حديث أبي ذر ﷺ مع تحطيم الضمير البشري وقانون الأخلاق الطبيعي الإنساني في الثقافة الإسلامية.

المطلب الأول: شبهة التعارض بين النصوص الشرعية.

لقد أثار بعض المتشككين أن حديث أبي ذر ﷺ عن دخول الجنة لمن قال لا إله إلا الله، وإن زنى وإن سرق، يتعارض مع الآية القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[مريم: ٧١-٧٢]، ويتعارض مع الآيات والأحاديث التي تأمر بضرورة العمل، وفي ذلك يقول صاحب الشبهة عن حديث أبي ذر ﷺ: «الحديث من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة وإن زنى وإن سرق» في هذه الأحاديث يقرر محمد أن الشهادة وحدها تكفي لدخول الجنة، ولم يذكر العمل والحديث يتناقض مع الآية ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ ومن كانت آخر كلماته قبل الوفاة الشهادتين دخل الجنة وهذا يتناقض مع الآيات والأحاديث التي تأمر بضرورة العمل»[٦٧].

وقد تحدثنا فيما مضى عن التوفيق بين النصوص الشرعية التي توهم التعارض فيما بينها من دخول الجنة لمن قال: لا إله إلا الله مع كونه مرتكباً للكبيرة مستحقاً لدخول النار.

وأما بالنسبة لهذه الشبهة فالادعاء أن هذا الحديث يتعارض مع الآية الكريمة ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[مريم: ٧١-٧٢]، فمعنى الورود ليس دخول النار كما قال؛ ليتعارض مع دخول الجنة بقول: لا إله إلا الله وإنما المراد المرور من فوق الصراط، فقد قال النبي ﷺ: «لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها»، فاستشكلت أم المؤمنين حفصة –رضي الله عنها– ما قاله النبي ﷺ، فانتهرها رافضاً، وأكد ﷺ نجاة المؤمنين من النار بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[مريم: ٧٢][٦٨] وقد جاء في أحاديث أخرى بيان أن الورود على النار هو المرور على الصراط فوق جهنم، حيث جاء في صحيح البخاري: «يضرب الصراط بين ظهراني جهنم»[٦٩] ثم يكون مرور الناس على الصراط فوق جهنم بحسب أعمالهم، وقد ورد حديث يبين مرور الناس على الصراط، فقال ﷺ: «... فيأتون محمداً ﷺ، فيقوم فيؤذن له، وترسل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي الصراط يميناً وشمالاً، فيمر أوّلكم كالبرق... ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وشد الرجال»[٧٠].

وهذا المعنى الذي أشارت إليه النصوص السابقة، وهو ما نصَّ عليه كثيرٌ من العلماء من أن المراد من الورود على النار هو المرور على الصراط الذي هو فوق جهنم، وقد ذهب إلى هذا الرأي جمع من العلماء منهم: ابن حزم (ت٤٥٦هـ) فقال في قول الله ﷻ: «وقد قال ﷻ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا * ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[مريم: ٧١، ٧٢] فقد بين ﷺ ذلك بقوله في الخبر الصحيح، ثم يضرب الصراط بين ظهراني جهنم، فبالقرآن وكلام رسول الله ﷺ صحّ أن ممر الناس من محشرهم إلى الجنة إنما هو بخوضهم وسط جهنم، وينجي الله أولياء من حرها، وهم الذين لا كبائر لهم، أو لهم كبائر تابوا عنها، ورجحت حسناتهم بكبائرهم أو تساوت كبائرهم وسيئاتهم بحسناتهم وأنه تعالى يمحص من رجحت كبائره وسيئاته، ثم يخرجهم عنها إلى الجنة بإيمانهم ويمحق الكفار بتخليدهم في النار، كما قال تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾[آل عمران: ١٤١][٧١].

المطلب الثاني: شبهة إباحة الزنا والسرقة وشرب الخمر وأنها طريق الجنة.

وشبهة المدعي أن الإسلام يدعو للزنا والسرقة وشرب الخمر، وأن هذه الأمور طريق الجنة، وفي ذلك يقول صاحب الشبهة: «وبهذا كانت شريعة محمد أول شريعة تبيح السرقة والزنى، وتفتح أبواب الجنة الإسلامية لفعَلَة الشر، ولم تكتف بهذه الإباحة بل نسبتها زورا إلى وحي السماء»[٧٢].

ويقول آخر: «مهما حاول شراح الحديث تبرير وشرح الحديث ...لن يستطيعوا أن ينفوا أنّ هذا الحديث يشجع على السرقة والزنا، ويجعل من السرقة والزنا أمراً غير مستنكر طالما أن غاية أي مسلم هو الجنة.... باختصار معنى الحديث: «عليك بالإيمان بلا إله إلا الله وأعمل ما شئت فإنك في الجنة» وهذا ما يفعله المسلمون في الواقع، ثم نتباكى بسبب الفساد المستشري بيننا»[٧٣].

إن ما ادعاه أصحاب هذه الشبه من فهمهم من أن الإسلام يبيح السرقة والزنا وشرب الخمر ويشجع عليها فهو مخالف لحقيقة الشريعة؛ لأن دخول السارق والزاني وشارب الخمر إلى الجنة ابتداء لا يكون إلا بأسباب مخصوصة سبق بيانها، ومآلا بأسباب أخرى، وهذا لا يعني إباحة الزنا والسرقة في الدنيا، ولو كانت حلالاً لما احتاجت لأسباب لدخول الجنة ابتداء أو مآلاً، وهذا التحريم إن جاء تضمناً في هذه الدلالة فقد جاء صريحاً في نصوص أخرى، حيث نصت الشريعة على تحريم الزنا والسرقة ورتبت عقوبات دنيوية وأخروية على الزاني والسارق وشارب الخمر.

فمن النصوص الصريحة التي جاءت بتحريم هذه الكبائر:

قوله تعالى في حرمة الزنا: **﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً﴾**[الإسراء: ٣٢]، وفي قوله تعالى: «ولا تقربوا» مبالغة في التحريم حيث يحرم ما يقرب من الزنا، فكيف بالزنا.

- وجاء في حرمة الزنا والسرقة وغيرها من الكبائر قوله تعالى: **﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلاَدَهُنَّ وَلاَ يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾**[الممتحنة: ١٢].

- وجاءت نصوص التحريم للخمر في مثل قوله تعالى: **﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾**[المائدة: ٩٠].

وجاء في نصوص أخرى بيان عقوبات دنيوية لهذه الكبائر، ولا تكون العقوبة إلا على ارتكاب النواهي والمعاصي منها قوله تعالى في عقوبة الزاني: **﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾**[النور: ٢]، وقوله تعالى في عقوبة السارق **﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾**[المائدة: ٣٨].

وجاءت عقوبة شارب الخمر بالجلد أربعين جلدة، فعن أنس، قال: «جلد النبي ﷺ في الخمر بالجريد والنعال، وجلد أبو بكر أربعين»[٧٤].

وجاء في نصوص أخرى بيان العقوبات الأخروية لهذه الكبائر منها:

- ما ورد في عقوبة الزاني حيث قال ﷺ: «قال جبريل عليه السلام في حديث الإسراء و المعراج: «... انطلق فانطلقنا إلى ثقب مثل التنور، أعلاه ضيق وأسفله واسع يتوقد تحته ناراً، فإذا اقترب ارتفعوا حتى كاد أن يخرجوا، فإذا خمدت رجعوا فيها، وفيها رجال ونساء عراة، فقلت: من هذا؟»... فقال جبريل في آخر الحديث: «والذي رأيته في الثقب فهم الزناة»[٧٥].

فالحديث يشير إلى أن الزناة لهم عقوبة في الآخرة وليس كما يدعي صاحب الشبهة أن السرقة والزنا طريق الجنة.

ومما ورد في عقوبة السارق قوله ﷺ: «.... وعرضت علي النار... ورأيت فيها سارق بدنتي رسول الله ﷺ، ورأيت فيها أخا بني دُعدُع سارق الحجيج، فإذا فطن له قال: هذا عمل المحجن»[٧٦] وقوله: «من سرق من الأرض شبراً طوّقه من

سبع أرضين»[٧٧] وقوله: «... إنه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت النار»[٧٨]، فالمال المسروق مال حرام فيدخل في عموم هذا الحديث. ومما ورد في عقوبة شارب الخمر: قوله ﷺ: «كل مسكر حرام، إنّ على الله ﷻ عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال» قالوا: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: «عرق أهل النار» أو «عصارة أهل النار»[٧٩].

فإن الخمر والزنا باقيان على التحريم؛ إذ إن دخول الجنة لم يكن بسبب استباحتهما فيكونان حلالاً، بل دخول الجنة للأسباب.

وعليه: فإنه لا يفهم من دخول مرتكب الكبيرة الجنة ابتداء أو مآلاً إباحة الخمر والزنا، بل لا يدخل الجنة إلا بأسباب مخصوصة سبق بيانها، ثم إنه معرضٌ لدخول النار، والعذابِ بها، فكيف يقال بأن الإسلام يبيح هذه المحرمات. فبطلان هذه الشبهة بات جلياً واضحاً حيث لو كان الإسلام يبيح هذه الكبائر ويشجع عليها، لما حرمها ولما رتب عليها عقوبات دنيوية وأخروية، ولما ربط الجنة بفعل الواجب وترك المحرم كما قال عليه الصلاة والسلام: «فعن جابر، قال: أتى النبي ﷺ النعمان بن قوقل، فقال: يا رسول الله أرأيت إذا صليت المكتوبة، وحرمت الحرام، وأحللت الحلال، أأدخل الجنة؟ فقال النبي ﷺ: «نعم»[٨٠].

والإيراد الذي أورده صاحب الشبهة يهدم الأحكام الشرعية، والعمل بها وكذلك الجزاء الدنيوي والأخروي عليها، فيبقى حديث أبي ذر ﷺ في سياقه العام المتفق مع التخفيف عن مرتكب الكبيرة بأسبابها في الآخرة؛ مع بقاء المحرمات والأوامر على أصلها الشرعي.

والفهم الخاطئ لحديث أبي ذر ﷺ فتح لباب التمادي والتعدي على حرمات الله ﷻ، وهو مردود قطعاً؛ بل المراد ببشارته بالجنة عدم التمادي في المعصية حيث يفتح له الأسباب التي يغفر له ذنبه، وتكون سببا في دخول الجنة.

ومما يدل على عدم إباحة الخمر والسرقة والزنا، أن هؤلاء في مصطلحنا هم من مرتكبي الكبائر وحكم مرتكب الكبير تحت مشيئة الله ﷻ إن شاء عفى عنه وإن شاء عاقب وإن عاقبه فلا يخلد في النار، فلو لم تكن هذه الكبائر حرام لما كان صاحبها تحت المشيئة الإلهية في العفو أو العقوبة[٨١]، ومما يدل كذلك على عدم إباحة هذه الكبائر هو أنه حتى يغفر له ويدخل الجنة لا بد من توبة تستجمع شروطها ليكون صاحبها من أهل الجنة، فاشتراط التوبة حتى يغفر له ويكون مستحقاً للجنة دليل على حرمة هذه الكبائر وعدم إباحتها و في ذلك يقول الله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾**[الفرقان: ٦٨- ٧٠].

المطلب الثالث: شبهة تعارض حديث أبي ذر مع تحطيم الضمير البشري وقانون الأخلاق الطبيعي الإنساني في الثقافة الإسلامية.

حيث يقول صاحب الشبهة: «وبهذا كانت شريعة محمد أول شريعة تبيح السرقة والزنا، وتفتح أبواب الجنة الإسلامية لفعَلَة الشر، ولم تكتف بهذه الإباحة بل نسبتها زوراً إلى وحي السماء، ومنها كانت بداية تحطيم الضمير البشري وقانون الأخلاق الطبيعي الإنساني في الثقافة الإسلامية»[٨٢]، وملخص هذه الشبهة يقوم على أساس أنه إذا كان أصحاب هذه الكبائر يدخلون الجنة فإنها دعوة إلى الأخلاق السيئة، وهذا فهم خاطئ حيث لا ارتباط بين ارتكاب الكبيرة

ودخول الجنة بل هناك أمر آخر كان سبباً في دخول مرتكب الكبيرة الجنة كما أظهر البحث وقد بينت سابقاً أن هذه الكبائر عليها عقوبات دنيوية وأخروية، فالإسلام لم يشرعها بل حرمها.

ونصوص الإسلام تدعو إلى الأخلاق الحميدة المقابلة لهذه الجرائم، حيث دعا الإسلام إلى العفة المقابلة لجريمة الزنا، والى الأمانة التي هي مقابل جريمة السرقة، ودعا إلى حفظ العقل المقابل لذهابه بشرب الخمر. بل مما يدل على مراعاة الإسلام للجانب الأخلاقي في هذه الأمور، أنه جعل حفظ النسل وحفظ المال وحفظ العقل من الضرورات الخمس للدين.

وبهذا، يظهر أن الإسلام دين الفطرة، فقد جاءت تشريعات الإسلام ملائمة للفطرة، فقال الله تعالى: **﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾**[الروم: ٣٠]، وقوله تعالى: **﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾**.

ثم إن اتهام الإسلام بأنه يشرع لهذه الجرائم، وأنه الدين الذي يدعو إلى الفساد الأخلاقي، فهذا قول مجانبٌ للحق، كما وضحت سابقاً، بل هذه الكبائر محرمة قطعاً في كل وقت وفي كل حين، فكيف يدعي أن الإسلام أول دين دعا إلى هذا الفساد الأخلاقي، بل الإسلام حرمه، فشبهته تنطبق على أديان وضعية باطلة سابقة، أباحت مثل هذه التصرفات الأخلاقية الفاسدة، فبعضها يدعو صراحة إلى الإباحة الجنسية مثل المزدكية، وبعضها يدعو إلى العهر المقدس في اليهودية، وكان التقرب إلى الله بالعهر والزنا مقدساً في بلاد بابل قبل الميلاد، فقد كانت تشرع الفساد الأخلاقي وتجعله مقدساً[٨٣].

وفي دعوة الإسلام إلى العفة والطهارة وحفظ العورات وغض الأبصار عن المحرمات، رد على ادعاء أن الإسلام يبيح الزنا، والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: **﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾**[النور: ٣٣]. فقد طلب الإسلام من متبعيه العفة لمن لا يجد الزواج وليس الذهاب إلى الزنا، وقد شرع الإسلام غض البصر الذي هو مقدمة من مقدمات الزنا، وفي ذلك دعوة إلى العفة في النظر فضلاً عن الفرج، فقال تعالى: **﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾**[النور: ٣٠-٣١]. ومن الأحاديث التي جاءت صريحة بالدعوة إلى العفة قوله –عليه الصلاة والسلام–: «اضمنوا لي ستًّا من أنفسكم أضمن لكم الجنة: اصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدُّوا إذا ائتمنتم، واحفظوا فروجكم، وغضُّوا أبصاركم، وكفُّوا أيديكم»[٨٤]، يوضع رقم ٩٥ فقوله: «احفظوا فروجكم وغضوا أبصاركم» دعوة إلى العفة والطهارة، بل جعل الإسلام العفة مطلباً إسلامياً، يدعو به المسلم ربه، كما في الدعاء: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى»[٨٥]. وقد دعا الإسلام إلى الأمانة، وهي ضد الخيانة، فقد دعا إلى حفظ أموال الناس، وهذا ما ينفي عن الإسلام شبهة دعوته إلى مخالفة الأخلاق، كما أن الإسلام حث على الحفاظ على الأمانة، وحرم أخذ أموال الناس بالباطل، ومن ذلك السرقة فقال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾**[النساء: ٢٩]، وجعل الله ﷻ من صفات المؤمنات عدم السرقة في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ...﴾** [الممتحنة: ١٢]. وقد جاءت الدعوة إلى خلق الأمانة وعدم الاعتداء على أموال الآخرين بقوله –عليه الصلاة والسلام–: «إنَّ دِماءَكُم، وأمْوالَكم وأعْراضَكُم حرامٌ عَلَيْكُم كَحُرْمة يومِكُم هَذَا، في شهرِكُمْ هَذَا، في بلَدِكُم هَذَا، ألا هَلْ بلَّغْت»[٨٦]، وبقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»[٨٧]. ولاهتمام الإسلام بالعقل الموجه للأخلاق جعل الخمرة

محرمة ومذهبة للعقل، وإذا ذهب عقل الإنسان بشرب الخمر، فهو طريق للوقوع في الخبائث والفواحش والكبائر، وكل ذلك مخالف للأخلاق في الإسلام، فقد ورد في الحديث أن الخمر أم الخبائث، فقال ﷺ: «الخمر أم الخبائث، فمن شربها لم تقبل صلاته أربعين يوماً، فإن مات وهي في بطنه مات ميتة جاهلية»[٨٨] وجعل ﷺ الخمر أما للفواحش والكبائر فقال: «الخمر أم الفواحش، وأكبر الكبائر، من شربها وقع على أمه وخالته وعمته»[٨٩].

ومما يدلل على اهتمام الإسلام بالعقل وخُلق الاتزان التدرج في تحريم الخمر؛ فإنه في بداية الإسلام جعل الخمر محرمة في أوقات الصلاة حتى يعقل المصلي ما يقول في صلاته.

فقد قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾**[النساء: ٤٣]. فحفظ العقل ضرورة من الضرورات الخمس[٩٠] حيث يحرص الإسلام عليه، بأمر وجودي وذلك بتغذية العقل بالعلم النافع والتفكر في خلق الله ﷻ الجالب لزيادة الإيمان، والتفكر الساعي لإصلاح الدنيا بأنواع المصالح المختلفة[٩١]، ودعا الإسلام إلى عدم الإضرار بالعقل، ويكون بتحريم كل ما يؤثر على العقل ويضرّ به أو يعطل طاقته، فحرم الخمر وحرم المخدرات والحشيش وكل مسكر ومفتر... يذهب العقل ويصيب صاحبه بسكر[٩٢].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، فقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج، ومنها:

أولاً: إنَّ الروايات الواردة في حديث أبي ذر ﷺ على اختلافها متفقة في إثبات دخول الجنة لمن قال: «لا إله إلا الله»، ولم يشرك بالله شيئاً، وأن الاختلاف الوارد فيها في تحديد أنواع الكبائر هو من باب التمثيل لا الحصر.

ثانياً: أثبتت الدراسة بأن الدلالات العقدية المستفادة من حديث أبي ذر ﷺ تدل على ارتباط الإيمان بالقلب واللسان والجوارح، وأن الاعتقاد بمفرده إذا مات عليه يمنعه من الخلود في النار، وكمال الإيمان يدخله الجنة ابتداءً.

ثالثاً: إنَّ دخول الجنة ليس مرتبطاً بقول لا إله إلا الله مجرداً، وعدم الإشراك به ﷻ؛ وإن أتى بالكبائر، بل بتحقق بأسباب شرعية، لا بد منها لدخول الجنة ابتداء أو مآلاً.

رابعاً: إنَّ التعارض بين حديث أبي ذر ﷺ بدخول الجنة بالتوحيد فقط وبقية النصوص الشرعية التي تدل على إثبات الأوامر واتباعها، وإثبات النواهي واجتنابها تعارض ظاهري، وليس حقيقياً.

خامساً: أثبت العلماء أن التعارض السابق ظاهري بجملة من التأويلات العقلية الشرعية المقبولة التي تمنع من دخول مرتكب الكبيرة النار بأسباب شرعية ابتداء، أو تمنع من خلوده في النار، وتجعل مآله الجنة بأسباب مخصوصة أخرى أثبتتها الدراسة.

سادساً: ثبت بطلان الشبهات التي أثيرت حول حديث أبي ذر؛ إذ إنَّ أساس هذه الشبهات العمل بالتعارض الظاهري الناشئ بين حديث أبي ذر ﷺ والنصوص الأخرى، وأن اجتزاء الناظر الأخذ بحديث أبي ذر ﷺ دون غيرها من النصوص أدى إلى ذلك.

سابعاً: إنَّ الشبهات الواردة من تحليل الاسلام للخمر والزنا، ومعارضة الإسلام للقانون الأخلاقي، أمور باطلة؛ وثبت عكسها.

ثامناً: تتسم الشريعة الربانية بالثبات وعدم التناقض والتعارض بين نصوصها، وموافقتها للعقل والمنطق السليم، وتحقيق العدل بين الناس، والدعوة إلى فضائل الأخلاق والأقوال والأعمال، ونفي المحرمات والفواحش والمنكرات.

تاسعاً: إنَّ الحديث بفهمه الصحيح يفتح باب التوبة، والمسارعة إلى العمل الصالح بعد ارتكاب المعاصي والذنوب.

عاشراً: إنَّ الفهم الصحيح لحديث أبي ذر ﷺ يدعو إلى الرجاء بالعفو والمغفرة، وفي الوقت نفسه يدعو إلى عدم التمادي في المعاصي، واتباع هذه المعاصي بأسباب تمنع من ترتب العذاب على تلك المعصية.

التوصيات:

أولاً: فتح باب الدراسات العقدية المعاصرة في التوفيق بين النصوص التي ظاهرها التعارض؛ دفاعاً عن العقيدة، ورغبة في التحقيق العلمي، وإثراء للدراسات العقدية.

ثانياً: عقد الندوات والحلقات النقاشية التي يرد فيها على مثل هذه الشبهات التي يثيرها غير المتخصصين، والمشككون في القضايا العقدية المستقرة، ولتكون دراسة لها أثر في علاج قضايا العصر، ومشكلات الأمة.

الهوامش.

(١) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ،٨١٠م)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: (١)، ١٤٢٢هـ، كتاب: اللباس، باب الثياب البيض، ج٧، ص ١٤٩، حديث رقم (٥٨٢٧).

(٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب: اللباس، باب الثياب البيض، ج٧، ص ١٤٩، حديث رقم (٥٨٢٧).

(٣) البخاري، **صحيح البخاري**، ج(٢)، ص(٧١)، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله.

(٤) مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ،٨٧٥م)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ج(٢)، ص(٦٨٨)، حديث رقم (٣٣)، كتاب الزكاة، باب: الترغيب في الصدقة.

(٥) أحمد بن محمد بن هلال ابن حنبل، (ت ٢٤١هـ) **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، ط(١)، ٢٠٠١م، ج(١٤)، ص (٣١٢) حديث رقم (٨٦٨٣)، قال المحقق: إسناده صحيح.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، ج(٢)، ص(٩٥)، حديث رقم (١٣٦٠).

(٨) البخاري، **صحيح البخاري**، ج(٦)، ص(٦٩)، حديث رقم (٤٦٧٥)، كتاب التفسير القرآن الكريم، باب قوله: **﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾**[التوبة: ١١٣].

(٩) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله، ج(١)، ص(٥٥).

(١٠) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله، ج(١)، ص(٥٥).

(١١) محمد بن إسماعيل الصنعاني (توفي١١٨٢هـ،١٧٨٦م)، **التنوير شرح الجامع الصغير**، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط(١)، ٢٠١١م، ج(١)، ص(٢٧٤).

(١٢) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، ج١، ص٩٧: رقم الحديث (٩٧).

(١٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب: بعث النبي ﷺ علياً بن أبي طالب، وخالد بن الوليد –رضي الله عنهما– إلى

اليمن قبل حجة الوداع، ج(٥٩)، ص(١٦٣)، حديث رقم(٤٣٥١).

(١٤) ينظر: الحسين بن محمود بن الحسن الشِّيرازيُّ، (ت ٧٢٧هـ،١٣٧٢مـ) **المفاتيح في شرح المصابيح**، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية (ط١)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ج(١)، ص(١١٧). وينظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (ت **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، نشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج(١)، ص(١٣٣). والقاري علي ابن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ،١٦٠٦مـ) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، نشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، (ط١)، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م، ج(١)، ص(٦٨).

(١٥) ابن حنبل، **المسند**، ج(١)، ص(٤٩٤)، قال المحقق: إسناده صحيح.

(١٦) مسلم، **صحيح مسلم**، ٣٦/١، رقم٨، كتاب الإيمان، باب: معرفة الإيمان والإسلام والقدر.

(١٧) مسلم، **صحيح مسلم**، ج(١)، ص(٥٥)، حديث رقم (٤٤)، كتاب الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة على النار. ونص الحديث هو: "عن أبي هريرة، قال: كنا مع النبي ﷺ في مسير، قال: فنفدت أزواد القوم، قال: حتى هم بنحر بعض حمائلهم، قال: فقال عمر: يا رسول الله، لو جمعت ما بقي من أزواد القوم، فدعوت الله عليها، قال: ففعل، قال: فجاء ذو البر ببره، وذو التمر بتمره، قال: وقال مجاهد: وذو النواة بنواه، قلت: وما كانوا يصنعون بالنوى؟ قال: كانوا يمصونه ويشربون عليه الماء، قال: فدعا عليها قال: حتى ملأ القوم أزودتهم، قال: فقال عند ذلك: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة».

(١٨) أحمد بن حنبل، **المسند**، ج(٣٦)، ص(٣٢٩)، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(١٩) أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ،١٤٠٥م)، **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني – وعبده علي الكوشك، نشر: دار الثقافة العربية، دمشق، ط(١)، (١٩٩٠ م –١٩٩٢م)، ج(١)، ص(٩٧)، و ص(٤). قال المحقق: إسناده صحيح.

(٢٠) مسلم، **صحيح مسلم**، ج(١)، ص(٥٩)، حديث رقم(٣١)، كتاب: الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار.

(٢١) مسلم، **صحيح مسلم**، ج(١)، ص(٥٥)، حديث رقم(٢٦).

(٢٢) ينظر: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني (ت ١٩٩٧م)، **العقيدة الإسلامية وأسسها**، ط(٨)، دمشق: القلم، ص١٥٩.

(٢٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: **﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾**[النساء: ١٧١]، ج(٤)، ص(١٦٥)، حديث رقم(٣٤٣٥).

(٢٤) محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ،١٣٩٠م)، **شرح العقيدة الطحاوية**، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، الناشر دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة المصرية الأولى، ٢٠٠٥م، ص٣١٧.

(٢٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، ج(٤)، ص(٢٩)، حديث رقم (٢٨٥٦)

(٢٦) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج(١١)، ص(٢٧٠).

(٢٧) أحمد بن حنبل، **المسند**، ج(٣٦)، ص(٢٨٤)، قال المحقق: رجاله رجال الصحيحين إلا واحد.

(٢٨) محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ،١٩٩٠م)، **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه**، نشر: دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة، ط(١)، ١٤٢٤هـ، ج(١)، ص(٢٥٩).

(٢٩) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٣٣٢.

(٣٠) أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله ابن عيسى (ت ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م)، **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد**

في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، تحقيق: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ج(٢)، ص(١٣٩).

(٣١) إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ،١٣٨٨م)، **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار ابن عفان، ط(١)، ١٩٩٧م، ج(١)، ص (٣٤٥). وينظر مجموع الفتاوى ج(٨) ص(٧٠). وزاد المعاد ج(٤)، ص(٢٧١).

(٣٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأدب، باب إثم القاطع، ج(٨)، ص(٥)، حديث رقم (٥٩٨٤).

(٣٣) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه، ج(١)، ص(٩٣)، حديث رقم (٩١).

(٣٤) أحمد بن حنبل، **المسند**، ج(١٦) ص(٣٨١)، حديث رقم (١٠٦٥٠)، قال المحقق: حديث صحيح.

(٣٥) البخاري،**صحيح البخاري**، ج(٨)، ص(١١١)، حديث رقم (٦٥٣٥)، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة.

(٣٦) عبد الحق بن سيف الدين بن سعد اللَّه البخاري الحنفي الدِّهلوي (ت ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٣م)، **لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، نشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، ط(١) ٢٠١٤م، ج(١)، ص(٢٥٨).

(٣٧) ينظر: عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي(ت ٧٩٥هـ،١٣٩٣م).، **جامع العلوم والحكم**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٧)، ٢٠٠١م، ج(١)، ص(٥٢٣).

(٣٨) عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ،١١٥٩م).، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ط(١)، ١٩٩٨م، ج(١)، ص(٢٥٤).

(٣٩) يحيى بن هبيرة بن محمد الذهلي الشيباني ابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ،١١٦٥م).، **الإفصاح عن معاني الصحاح**، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، نشر: دار الوطن ١٤١٧هـ، تحقيق: فؤاد عبدالباقي، ج(٢)، ص(١٦١).

(٤٠) ينظر ص(١١) من هذا البحث

(٤١) محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن يعلى، (ت ٧٧٨هـ،١٤٣٧م)، **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية**، تحقيق: عبد المجيد سليم ومحمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية – تصوير دار الكتب العلمية، (ص: ٥٧٦).

(٤٢) ينظر: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال (ت ٤٤٩هـ،١٠٥٨م).، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، (ط٢)، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، ج(١)، ص(٢٠٩). ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**، ج(١)، ص(٥٣٧). وابن حجر، **فتح الباري**، حيث قال: إن الحديث محمول على من وحَّد ربه، ومات على ذلك، تائباً من الذنوب التي أشير إليها في الحديث؛ فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء، وهذا في حقوق الله باتفاق أهل السنَّة، وأما حقوق العباد: فيشترط ردُّها عند الأكثر، وقيل: بل هو كالأول، ويثيب الله صاحب الحق بما شاء"، ج(١٠)، ص(٢٨٣). وينظر ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ،١٤٠٢م) في التوضيح لشرح الجامع الصحيح تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق: التراث،نشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م ج(٩)، ص(٣٨٦).

(٤٣) أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، (ت ٢٧٣هـ،٨٨٧م)، **سنن ابن ماجه**، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي نشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، ج(٢)، ص(١٤١٩)، حديث رقم (٤٢٥٠)، قال الألباني: حديث حسن.

(٤٤) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص (٣٦٩). وينظر: ص(٣٣١). وينظر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ،١٣٢٨م)، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط(١)، ١٩٨٦ م، ج(٢) ج(٣٠٢)، وينظر: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني (ت ٩٢٣هـ،١٥١٧م)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، نشر المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط(٧)، ١٣٢٣هـ، ج(٨)، (٤٣٦). وينظر: ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج(١)، ص(٦٨).

(٤٥) أحمد بن حنبل، **المسند**، ج(٣٧)، ص(٤٠٢)، حديث رقم (٢٢٧٣٣)، قال المحقق: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وينظر: النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت ٦٧٦هـ،١٢٧٨م)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت(٢)، (١٣٩٢هـ)، ج(٢)، ص(٤١) وما بعدها.

(٤٦) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، **أصول الدين**، ط١ مطبعة الدولة، استانبول، سنة١٣٤٦هـ . ١٩٢٨م، ص٢٤٢. وينظر: عبد السلام بن إبراهيم اللقاني،(**توفي١٠٨٧هـ،١٦٦٨م) إتحاف المريد بجوهرة التوحيد**، تعليق: الشيخ محمد يوسف الشيخ، ط سنة ١٣٧٩هـ، ص١٧٣.

(٤٧) علي بن محمد الآمدي، **أبكار الأفكار** (ت ٦٣١هـ،١٢٤٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ج(٢)، ص(٢٧٩).

(٤٨) ابن أبي العز، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص(٣٧٣)، وينظر: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ،١٣٤٣م)، **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)**، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، ط(١)، ١٩٩٧م، ج(٢)، ص(٤٨١).

(٤٩) محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ،٩٢٣م)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط (١)، ٢٠٠٠م، ج(١٢)، ص(٤٥٣).

(٥٠) أحمد بن حنبل، **المسند**، ط(٦) ص(٤٨٢)، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٥١) البعليّ، **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية**، (ص: ٥٧٧).

(٥٢) البعليّ، **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية**، ص(٢٥٢).

(٥٣) ينظر: ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ص٣٢١ و ص٣١٨. وينظر: محمود بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ،١٤٥١م)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي – بيروت ج(٨)، ص(٥).

(٥٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، ج(٩، ص(١٢٩)، حديث رقم (٧٤٣٩).

(٥٥) سبق تخريجه.

(٥٦) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب: الأدب، باب: ما يكره في النميمة، ج(٨)، ص(١٧)، رقم(٦٠٥٦).

(٥٧) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ج(١)، ص(١٧)، حديث رقم (٤٤).

(٥٨) العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ج(١)، ص(١٠٤).

(٥٩) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، ج(١)، ص(٢٠)، حديث رقم (٥٣).

(٦٠) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: **﴿إن الله عنده علم الساعة﴾**[لقمان: ٣٤]، ج(٦)، ص(١١٥)، رقم (٤٧٧٧).

(٦١) ابن رجب، **جامع العلوم والحكم**، ج(١)، ص(٥٢٢).

(٦٢) عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري، (ت ١٤١٤هـ،١٩٩٤م)، **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، نشر إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، ط(٣)، ١٩٨٤ م، ج(١)، ص(٩٤).

(٦٣) ابن رجب، **جامع العلوم والحكم**، ج(١)، ص(٥٢٣).

(٦٤) أحمد بن حنبل، **المسند**، ج(٢١)، ص(٥٣)، حديث رقم(١٣٣٤٠)، قال المحقق: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٦٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، ج(٤)، ص(١٣٠)، رقم (٣٣١٨).

(٦٦) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات. ج(٣)، ص(١٦٨٠)، رقم (٢١٢٨).

(٦٧) مجلة الحوار المتمدن، موقع إلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162505، الكاتبة نورا محمد، مقالة بعنوان: **نقد عقلاني للأحاديث الصحيحة(٤)**، رقم المقال (٢٥٥٤)، نشرت بتاريخ (١١-٢-٢٠٠٩)، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٩م). بتصرف يسير.

(٦٨) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل أصحاب الشجرة، أهل بيعة الرضوان ﷺ، ج(٤)، ص(١٩٤٢)، حديث رقم (٢٤٩٦).

(٦٩) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب فضل السجود، ج(١)، ص(١٦٠)، حديث رقم (٨٠٦).

(٧٠) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ج(١)، ص(١٨٦)، حديث رقم (١٩٥).

(٧١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي ابن حزم (ت ٤٥٦هـ،١٠٦٤م)، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، نشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، (٤)، ص(٥٥). وينظر: أحمد بن عبد الحليم الحراني ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ،١٣٢٨م)، **مجموع الفتاوى**، نشر مجمع الملك فهد مجموع الفتاوى، ج(٤)، ص(٢٧٩). وينظر: محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ،١٧٧٥م)، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط(٢)، ١٩٨٢م، ج(٢)، ص(١٩٣).

(٧٢) ينظر: **(الحوار المتمدن) أخلاق إسلامية (١) وإن زنى وإن سرق**، الكاتب إبراهيم القبطي، نشرت بتاريخ (٣٠-٧-٢٠٠٧م)، مقال رقم (١٩٩٢م)، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٩م. وينظر: (الحوار المتمدن، مالك البارودي رقم المقال (٤٨٠٤)، نشر بتاريخ ١٢-٥-٢٠١٥م، تم الاطلاع عليه بتاريخ (٣٠-٣-٢٠١٩).

(٧٣) ينظر: (موقع http: //idlbi.net/fasad رد على شبهة، دون اسم، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٩م).

(٧٤) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال، ج(٨)، ص(١٥٨، حديث رقم (٦٧٧٦).

(٧٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، ج(٢)، ص(٠١٠٠)، حديث رقم (١٣٨٦)، وهذا الحديث يشير إلى عقوبات كثيرة في النار لمرتكبي الكبائر، لا كما يقول صاحب الشبهة: إنَّ طريق الجنة السرقة والزنا.

(٧٦) أحمد بن حنبل،**المسند**، ج(٢)، ص(١٨٨)، حديث رقم (٦٧٦٣)، قال المحقق: إسناده حسن.

(٧٧) أحمد بن حنبل،**المسند**، ج(٣)، ص(١٨٢)، حديث رقم (١٦٣٩)، قال المحقق: إسناده صحيح على شرط البخاري.

(٧٨) المرجع نفسه،**المسند**، ج(٢٢)، ص(٣٣٢)، حديث رقم (١٤٤٤١)، قال المحقق: إسناده قوي على شرط مسلم.

(٧٩) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام،ج(٣)، ص(١٥٨٧).

(٨٠) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان يدخل به الجنة، وإنَّ من تمسك بما أمر به دخل الجنة، ج(١)، ص(٤٤)، حديث رقم (١٥).

(٨١) ينظر: قول ابن أبي العز الحنفي في هامش رقم (٤٨)).

(٨٢) ينظر: (الحوار المتمدن) أخلاق إسلامية (١) وإن زنى وإن سرق، الكاتب إبراهيم القبطي، نشرت بتاريخ (٣٠-٧-٢٠٠٧م)، مقال رقم (١٩٩٢م)، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٩م. وأيضاً ينظر: شبهة أن الدين ضد الأخلاق، فقد استشهد صاحب الشبهة بحديث أبي ذر ليقول: إنَّ الدين ضد الأخلاق (موقع: https://evolve2science.wordpress.com/2017/02/17/religion-against-morality/ نشرت بتاريخ ٧-٢-٢٠١٧م، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٩م، دون اسم.

(٨٣) الشهرستان، **الملل والنحل**، ج(١)، ص(٣٤٨). وينظر: ديورانت،(توفي١٩٣١م) **قصة الحضارة**، ترجمة: زكي نجيب وآخرين، دار الجيل، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٨م، ج(٢)، ص(٢٣٠) وما بعدها. وينظر: جوستاف لوبون،(١٩٣١م) **اليهود في تاريخ الحضارات الأولى**، ترجمة: عادل زعيتر، مكتبة النافذة، ط(١)، ٢٠٠٩م، ص٣٢.

(٨٤) أحمد بن حنبل،**المسند**، ج(٣٧)، ص٤١٧)، حديث رقم (٢٢٧٥٦)، قال المحقق: حسن لغيره.

(٨٥) مسلم، **صحيح مسلم**، ج(٤)، ص(٢٠٨٧)، حديث رقم (٢٧٢١)، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عملت ومن شر ما لم أعمل.

(٨٦) مسلم، **صحيح مسلم**، ج(٢)، ص(٨٨٦)، حديث رقم (١٢١٨)، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ.

(٨٧) محمد بن ناصر الدين الألباني صحيح الجامع الصغير وزياداته،الألباني (ت ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)،نشر: المكتب الإسلامي، **صحيح الجامع**، ج(٢)، ص(١٢٦٨)، حديث رقم(٧٦٦٢)، قال المحقق: صحيح.

(٨٨) الألباني، **صحيح الجامع**، ج(١)، ص(٦٣١)، حديث رقم(٣٣٤٤)، قال المحقق: حديث حسن.

(٨٩) الألباني، **صحيح الجامع** مرجع سابق، ج(١)، ص(٦٣١)، حديث رقم(٣٣٤٥)، قال المحقق: حديث حسن.

(٩٠) الشاطبي، **الموافقات**، ج(١)، ص(٣١).

(٩١) ينظر: د. زياد حميدان، **مقاصد الشريعة الاسلامية**، (ط١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. ص١٦٦-١٧٥. وينظر: سميح الجندي، **مقاصد الشريعة عند ابن قيم الجوزية**، (ط١)، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م. ص١١٨-١١٩.

(٩٢) ينظر: د. زياد حميدان **مقاصد الشريعة الإسلامية** ص١٩. وينظر: د. أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (ت ٦٨٤هـ، ١٢٨٥مـ)، **الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش)**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، بيروت، ج٣، ص٤١٩. وينظر: أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (ت ١١٧٦هـ،١٧٦٣م) **حجة الله البالغة**، تحقيق: السيد سابق، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، (ط١)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ج٢، ص٢٩٠.